ابناء الجزيرة العربية يواصلون نضالاتهم ضد النظام السعودي

مؤتمر لرابطة أبناء الجزيرة يتخذ مقررات وتوصيات مهمة

انعقد في الفترة ما بين ٦ شباط الى ١٤ منه وبوم ٢٠ من نفس الشهر ، مؤتمر لابناء الجزيرة العربية في الخارج لمناقشة قضايا الجزيرة العربية والاخطار التي تحاك ضدها من قبل النظام الحاكم والقوى الامبريالية الممثلة بشركات النفط الاحتكارية .

واستعرض المؤتمر المغزى الحقيقي لنشوء النظام السعودي ومدى ما يمثله من ارتباط بالقوى الامبريالية ودعائه طوال هذه الفترة اداة ارهاب وتجهيل في يد الامبريالية لضرب التوجهات الوطنية والتقدمية الناميه في الجزيرة العربية والتي احدث في الظهور والنمو كنتيجة طبيعية لزيادة الاضطهاد والاستغلال الرجعي والامبريالي لخيرات الجزيرة العربية .

وقد ناقش المؤتمر الوسائل اللازمة لتعبئة الجماهير الفقيرة والمسحوقة ولتشكيل جبهة من جميع القوى والفئات الوطنية والتقدمية من اجل النضال ضد النظام الارهابي ومصالحه المرتبطة بشكل موضوعي مع المصالح الاستعمارية في الجزيرة العربية والوطن العربي بشكل عام .

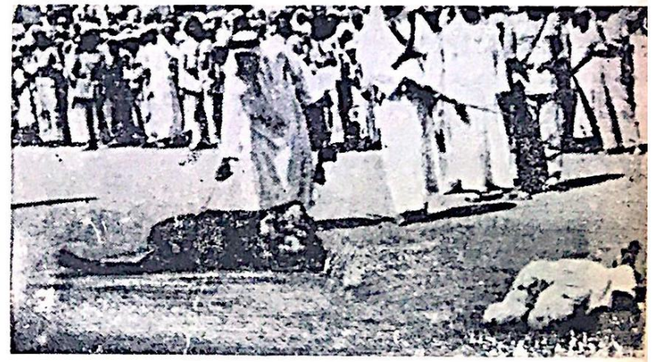

واستعرض المؤتمر معنى انشاء هذا الكيان كما يلي :

« لقد فكر الاستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين ، في ايجاد حليف قوي له في المنطقة ، يرث جانبا من الاراضي التي اصبح واضحا آنذاك اضمحلال دور الاستعمار التركي فيها ، وعجزه عن ادارتها ، ليصبح لبريطانيا المكانة الاولى في المنطقة ضمن اطار التقسيم الاستعماري الانكلو فرنسي لمناطق النفوذ . ولقد رشحت لهذا الدور اسرتان ، عرفت الاولى « الهاشمية » بعمالتها التقليدية واسرة اخرى هي « الاسرة السعودية » وجد « فيلبي » ممثل المخابرات البريطانية ان عميد هذه الاسرة عبدالعزيز آل سعود يستطيع ان يؤدي الدور بما يعود على بريطانيا بنفع اكثر منه ، في حالة الاعتماد على الاسرة الهاشمية ، وظل ضابط المخابرات البريطانية لورانس ، ممثل شركة الهند الشرقية متبنيا للاسرة الهاشمية» وفيلبي ممثل مكتب القاهرة للاستخبارات البريطانية آنذاك، متبنيا للاسرة السعودية ، كل كل منهما يتافس الاخر لايجاد الحليف الاجدى والانفع لبريطانية وانتصر فيلبي على زميله وبنت بريطانيا حكم الاسرة السعودية بعد طرد الاسرة الهاشمية من الحجاز الى شرق الاردن ، واحلال الاسرة السعودية محلها بعد ضم الجزء الاكبر من الجزيرة العربيه ، واطلق ما يسمى بـ « المملكه العربيه السعوديه » ، على المنطقه التي تحمل الكيان السياسي لهذه السمعه ، وقبل ذلك لم تكن الاسره السعوديه غير واحده من مجموعه الاسر المتاجره بالحروب القبليه والاقليميه في الجزيره العربيه .. »

ورغم ان الاستعمار البريطاني وكنيجه لمشاركه في الحرب العالميه الثانيه وخروجه من هذه الحرب منهك القوى ، وسجه للاوضاع الاقتصاديه وظهور الاهميه الكبرى لوجود النفط في تلك المنطقة ، بدأت القوى الامبرياليه وخاصة الامريكية منها بمناقصه للوجود البريطاني هناك ، ولكون النتيجة سيطرة المصالح الامريكيه ، واليده بخلق الجو السياسي والاقتصادي والاجتماعي المناسب لبقاء هذه السيطرة الاقتصادية لبزج في خدمة العائلة الحاكمة كل وسائله في الارهاب والتعذيب ، لاستعمالها ضد حركة الجماهير الناميه والصاعدة في الجزيره العربيه ، وتمثل ذلك في ثوره العائل التي اندلعت في ١٩٢٩ ، والتي استمر القتال فيها ما يقرب من اربعه اشهر بين القبائل الثائره وبين القوات الملكيه وقوات الاستعمار البريطاني ، وكانت سمحه هذه المعارك مدويه رهبه فادها اعوان الملك وكان هذا في روضه « السبله » في وسط الجزيره العربيه ، وتحولت المنطقه الى بحره من الدم . ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات الدائمه بين النظام السعودي والشعب في الجزيره العربيه هي علاقات ارهاب وقتل وتعذيب .

وعلى اثر هذه المذابح والمجازر التي نفذها الحكم السعودي ، بدأت الحركه القلائميه من انحاء الجزيره بمي الدور المطلوب منها تأديبه من اجل قياده الحركه الجماهيريه الرافضه للنظام الطائفي ومن اجل تنظيم هذه الحالات الشعبيه وزجها في المعركه ضد نظام العائله الواحده .

وقد قام العمال في عام ١٩٥٣ باضراب شامل مطالبين بالحقوق العادله وطارحين هذه المطالب على جميع انحاء الشعب في الجزيرة العربيه لتحول وفيها حالة الجماهير الى ما يشبه الانتفاضه ، وقد سلك بعدها النظام ابشع انواع الارهاب والبطش ضد جماهير العمال والقوى الوطنيه الاخرى ، وكان هذا في سجن « العبد » بالاحساء ..

وقد اقدمت السلطات السعودية على اعدام احد الضباط العسكريين ممن تضامنوا مع الحركه العماليه ، وهو الرائد عبدالرحمن الشعراني في مدينه الطائف .

« وبالرغم من الوحشية المتناهيه في ضرب ايه بادره وطنيه نضاليه تطمح الى تحسين اوضاع العمال والمطالبه بشيء من الحريات العامة لفئات الشعب ، الا ان شعبنا لم يسكن او يهدأ فقد كان اقوى من كل اساليب القهر مصرا ابدا على انه الاقوى وفضيته العادلة هي المنتصرة في النهاية حتما . فواصل نضالاته المتعددة الى ان كان الاعتداء الثلاثي الاستعماري الصهيوني على « القطر العربي المصري » عام ١٩٥٦ ، حيث قام شعبنا بدور نضالي يعبر عن اصالته والتحامه مع اشقائه في الوطن العربي رغم ظروف العزلة والقهر ، اذ اعلن العمال اضرابهم لايقاف البترول عن الدول المعتدية .. وكالعاده فقد اعتمت سلطات الاسره السعودية في الاصرار على ضرب ايه حركه شريفه تطمح اليها شعبنا فاودعت السجون مجموعة كبيره من قادة الحركة العمالية وكان بين الشهداء في تلك الحركة الشهيد محمد الربيع .. »

وقد كشفت الاحداث التي اجتاحت المنطقة العربية بعد عدوان الخامس من حزيران الوجه الحقيقي الخائن لهذا النظام ، والدور الخطير الذي لعبه في تعجيل ومواصله الهجمة الامبريالية واخذ يؤدي دوره في تنفيذ المخطط الاستعماري الصهيوني الرجعي لضرب حركة التحرر العربية و « حرص اكثر على استثمار نصيبه من آثار العدوان الاسرائيلي على الارض العربية ، فسارع بالتنسيق مع الاستعمار الانكلو امريكي بقياده الثوره المضاده وتطويق الثوره في شمال اليمن واقرانها من محتواها التقدمي وهيأ لفلول الامامين وفاده التخلف ، الصدى للحركه الناميه الحرديه وخطى خطوه الثانية لتطويق الثوره التقدمية في جمهوريه اليمن الديمقراطيه الشعبيه وكطريق هام لاخماد الثورة الشعبية التقدمية في الخليج العربي ، وبنفس الاهداف ومن منطلق الفوه هذا ، اباحت له نفس الظروف ان يحاول ويسعر في نطوق آبه بادره وطنية تحريره او تقدميه على طول الارض العربيه وعرضها .. »

وقد احدث الحركة التقدميه والوطنيه تشدد من نضالها ضد النظام الاقطاعي ، واخذ صوره العمل الوطني في البروز والتقدم ، وتناول قضايا الجماهير في الجزيره العربيه قضايا التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي والتحرر الاقتصادي ، وفي ظل هذه الظروف اخذت اجهزه القمع في النظام تستصعد اجراءاتها القمعيه ضد القوى الوطنية ، واخذ هذا الطابع يسود في اوساط ابناء الجزيرة العربية حتى لم تبق هناك مدينه او قريه في منطقه الجزيرة العربية الا وشعرت بحمله القمع والارهاب . فقد قامت السلطة باستعمال اشد الاساليب ارهابا وبطشا وقد استشهد على اثر هذه الحمله البربريه مجموعه كبيره من السجناء ، العسكريين والمدنيين تحت التعذيب الوحشي في سجون الاسره السعوديه من بينهم الرائد وصفي المداح والمقدم سعود المعمر والمقدم عبدالوهاب اصيل والملازم عبدالعزيز العمري وعبدالمجيد الشماسي واحمد سعود عتوك وعبدالواحد عبدالجبار وحسن الشيخ فرج وحسن الجنبي وعبدالرؤوف الخنزي وغيرهم كثيرون .

وبعد ان استعرض ابناء الجزيره العربيه في مؤتمرهم مجموع القضايا التي تهم الجزيره العربية وشعب الجزيره العربيه اتخذوا قرارات وتوصيات ، اهمها :

١ – يستنكر المؤتمر حمله الاعتقالات ومصادره الحريات التي تمارسها السلطه الرجعيه السعوديه وتعبر عن تضامنه المطلق مع صمود المعتقلين والسياسيين الذين يعيشون في اسوأ الظروف في السجون السعودية ..

٢ – يهيب المؤتمر بكافة القوى الوطنية التقدمية في الوطن العربي والعالم بالوقوف الى جانب قضيه شعبنا العادله ، وان تمارس دورها في فضح النظام السعودي وتعزيز التضامن الكفاحي مع جماهيرنا في نضالها ضد الحكم الرجعي السعودي والاحتكارات الامريكية ..

٣ – يدعو المؤتمر كافة القوى الوطنية والتقدمية في الجزيرة العربية (السعودية) للعمل من اجل قيام الجبهه الوطنية الموحدة لتصعيد نضال شعبنا من اجل التحرر الوطني ..

٤ – تعريه دور السلطه الرجعية السعوديه في تجهيل شعبنا وعزله عن التطورات الكبرى والحضارية وحركة التقدم في العالم ..

٥ – شجب وادانة النظام الرجعي السعودي لاشتراكه الصليع في مؤامره سلخ الجزر العربيه الثلاث في الخليج العربي طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى عن جسم الوطن العربي من قبل الرجعيه الايرانية

٦ – يستنكر المؤتمر الدور الذي تمارسه السلطه الرجعيه السعوديه كوكر للتآمر ضد حركه التحرر الوطني في المنطقه العربية والعالم ..

٧ – يشجب المؤتمر الاعتداءات السافره والمكرره من قبل الرجعية السعودية ضد النظام الوطني الديمقراطي في جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبية ويشيد بالصمود البطولي لشعب اليمن الديمقراطي وبمارك الحولات الثوريه الجاده فيها ..

٨ – يحيي مؤتمرنا ويساند الكفاح المسلح الذي يخوضه الجماهير العربية المناضله في ظفار بقياده الجبهه الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ضد الاستعمار الانجلو امريكي وركائزه الرجعيه .. ومساندة القوى الوطنيه في الخليج العربي ..

٩ – يحيي المؤتمر ويدعم النضالات التي يخوضها فصائل المقاومه الفلسطينيه من اجل تحرير فلسطين وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه وبدين المؤتمر كافه المؤامرات الصهيونية للقضيه الفلسطينيه ورجال المقاومة ..

١٠ – يؤيد المؤتمر النضالات العادمه لشعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا البطلة ضد الغزو الامبريالي بقياده الامبريالية الامريكيه كما يحيي المؤتمر كافه النضالات العادمه لشعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينيه ..

١١ – يحيي المؤتمر الثورة الاريتريه بقياده جبهه التحرير الاريتريه ويدعم النضال الوطني للشعب الاريتري ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية الاثيوبيه ويشيد بقرارات اول مؤتمر وطني لجبهة التحرير الاريترية المنعقده في نهايه عام ١٩٧١ داخل الريف المحرر ..

١٢ – ادانه وشجب الصفات التي تمارسها الحكم الايراني العمل بحق طلائع الشعب الايراني المناضل ..

١٣ – يدين المؤتمر الانظمه الرجعيه في كل من الاردن وتونس والمغرب لما تمارسه من عسف ضد القوى الوطنيه الشريفه ..

١٤ – يرى رابطتنا ان العداء للشيوعيه لا يخدم سوى الرجعيه والامبرياليه العالمية .

١٥ – تؤكد رابطتنا على مناصرتها لحركه التقدم والسلام والديمقراطيه في العالم .. »

« الهدف » والكويت !

قررت حكومة الكويت منع مجلة « الهدف » من دخول اراضيها !

والسبب هو ان « الهدف » ، في عددها قبل الماضي ، نشرت على الصفحة الثالثة مقالا قصيرا حول عمليات التسفير التعسفي لفلسطينيين تاخذ عليهم السلطات الكويتيه كونهم يؤيدون ويناصرون الجبهة الشعبية !

ولم تتسع « الديمقراطية » الكويتية لذلك المقال ، فقامت باصدار قرار بمنع « الهدف » ، نهائيا ، من دخول الكويت !

وهذا القرار التعسفي لا يتناسب الا مع اجراءات التسفير التعسفية التي تقوم بها السلطات الكويتيه ضد مؤيدي الجبهة الشعبية وسواهم ، وهي اجراءات تحارب الاتجاهات السياسية بقطع الارزاق والتشريد ، كاسلوب من اساليب القمع الذي تتعرض له جماهيرنا في كل مكان ..

اننا نترك للقوى الوطنيه داخل البرلمان الكويتي محاولة الحصول على جواب وتفسير لمثل هذا القرار !

قضية الدواء

الحكومة تمحو كل آثار الازعاجات التي لحقت بمحتكري الدواء!

في خضم المعركة الانتخابية وانشغال المواطن اللبناني بحيثيات المعركة وما كان يدور فيها ، قامت الحكومة بلسان وزير الصحة بالتراجع عن كل القرارات الجزئية التي كان قد اتخذها الوزير السابق المستقيل امل البطار واستغلت الوضع المحلي العام تساندها نقطية وسائل الاعلام الرسمية والغير الرسمية فالغت التعميم ٤١١ ونسخ القرار ٣٦١ بطرق مباشرة وغير مباشرة رافضة لارادة الاحتكار والتجار ، وعلى حد قول وزير الصحة السابق « اعطت المحتكرين اكثر مما يريدون ومما يطالبون به »

وقضية الدواء التي اثارها وزير الصحة السابق في مؤتمره الصحفي ، حيث اتهم الحكومة وبالاخص رئيسها ووزير خارجيتها بالتواطؤ مع المحتكرين وتجار الدواء تعود الى تصدي الوزير السابق للمحتكرين ولبعض العناصر الحكومية المتواطئة معهم والى كبار التجار الذين يستغلون الطبقة الكادحة برفعهم اسعار الدواء اضعاف اضعاف ما يكلف، وكان ذلك نتيجة الضغط الشعبي الجماهيري والنقمة العارمة التي انصبت على رؤوس الاحتكار والمتاجرة التي هي السبب الرئيسي في ارتفاع اسعار الادوية والاغذية .

وتاتي مبادرة وزير الصحة الحالي في الغاء القرارات السابقة في وضع وصلت فيه الاسعار الى حد لا يطاق،حتى ان الاتحاد العمالي العام ذكر في احدى نشراته ان الاسعار ارتفعت خلال الثلاثة اشهر الاولى من هذه السنة بمعدل ٩٪ ورشحت النشرة العمالية زيادة نسبة الارتفاع خلال ستة اشهر الى ١٢٪ في حين ان الزيادات التي طرأت على الاجور في العام الماضي بنسبة ٥٪ لم تكف زيادة الاسعار وارتفاعها في العام الماضي ، فنسبة ارتفاع اسعار اللحومات على جميع انواعها كانت في السنة الماضية ٧٪ والزيادة التي طرأت هذا العام ارتفعت فقط خلال الاشهر الاولى ٦٪ !

وقضية الدواء وارتفاع اسعاره كانت ولا تزال من القضايا التي تهم المواطن اللبناني ، وما قام به الوزير البطار بواسطة التعميم ٤١١ كان تجميد الاسعار لمدة السنة لثلاثة سطيح المستوردون المحتكرون التلاعب بالفواتير التي يقدمونها الى وزارة الصحة ، وبذلك تسارت تاثره المحتكرين وتفاعلت نقمتهم على الوزير البطار الذي يحكم مهنته واطلاعه على الواقع ، كان يعلم ما هي الارباح التي يجنيها محتكرو الاسعار وكيف كان يتم التلاعب بالاسعار والفواتير : فعندما اصدر الوزير القرار ٣٦١ كانت ثوره المحتكرين خافة ولكن صدور التعميم ، كما قال الوزير ، اشعل « الثورة » الاحتكارية بعد ان سد عليهم كل طرق المحاذل والتلاعب بالفواتير . فالتعميم اذا ، وثوره صاحب سلام ، وغضب وزير الخارجية وكيل احد رؤوس الاحتكار والمجاره في هذا البلد لم يكن موجهه ضد قرار التخفيض بل ضد التعميم ذاته الذي كان سيكشف كل حيل الاحتكار لان المحتكرين كانوا يدركون ان لديهم من الطرق للتحايل على قرار التخفيض،خاصه طريقه استحضار فواتير بلد المنشأ التي تظهر سعرا اعلى من السعر المتداول في السوق اللبنانية بالاتفاق مع الشركات الغربيه المصدرة التي تقسم الفلال مع عملائها الكمبرادوريين ، فالتعميم ٤١١ كان سيضع الى حد بعيد التلاعب ، وكل زيادة في الاسعار ستكون رسمية اي انها ستاتي من المصنع الى وزارة الصحة التي ستقوم بالعمل الواجب انذاك ، وهذه الاجراءات كانت ستسبب ، بلا شك ، ازعاجات جديه للمحتكرين .

وعندما وقف الرئيس صائب سلام مع وزير الخارجية ضد قرار وزير الصحة ، « القرار الذي لم يكن موجها ضد النظام الحر » على حد قول الوزير نفسه ، وقف المستوردون والمحتكرون ضد تطبيق القرار متسلحين بموقف الحكومة المؤيد لوجهة نظرهم والذي يدعو على حد قول رئيسها الى « الحوار مع ابناء الوطن الواحد ، الحوار البناء البعيد عن قرارات

عمال ماليبان يواصلون اضرابهم

ما زال الاضراب الذي اعلنه عمال معمل « ماليبان » للزجاج مستمرا ، والعمال ما زالوا مصرين على تحقيق مطالبهم العادلة التي طرحوها امام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وامام ممثل الاتحاد الوطني والذي حاول بدوره تبني هذه القضية والدفاع عنها امام الجهات المسؤولة ، وكما هو معروف فان مطالب العمال كما طرحوها سابقا هي العمل على اعادة جميع المفصولين من العمال الى المصنع والتعويض عليهم عن كل الايام التي توقفوا فيها عن العمل بسبب اقفال المصنع من قبل الادارة . وقد قدمت هذه المطالب سابقا الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فلم تلاق اية بادرة ايجابية ، بل بالعكس كان موقف الوزارة هو لوم ادارة المصنع على عدم اتباع اساليب ذكية في التخلص من العمال باسلوب لا يثيرهم ومما هو جدير بالذكر انه قد حدث تطور غريب حول هذه القضية، حيث قامت ادارة المصنع بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدعوة العمال من اجل توقيع على عريضة نورد هنا نصها :

« نحن الموقعين ادناه عمال ومستخدمي شركة « ماليبان » نتعهد بالقيام باعمالنا كل حسب اختصاصه في المصنع وذلك حسب النظام الداخلي للمصنع ، وحسب موجبات قانون العمل اللبناني وبوحي من الضمير المهني والمصلحة الوطنية المتمثلة باهمية زيادة انتاج «(ماليبان)» في الازدهار الاقتصادي الوطني وعليه نوقع » (!)

ان هذه المحاولة الرخيصة التي اقدمت عليها ادارة المعمل من اجل شق وحدة العمال التي بدت من خلال اصرارهم على تحقيق جميع مطالبهم العادلة والمشروعة والتي تحاول ادارة المعمل بالتعاون مع القوى الاستغلالية الظالمة استغلال ظروف بعض العمال للعودة الى العمل ، ولكن هذا الاسلوب قوبل بالرفض والاستنكار مما دعاهم الى عقد اجتماع موسع وبعلم الاتحاد الوطني اعلنوا فيه استمرارهم في الاضراب واستمرارهم في النضال ضد ادارة المصنع . وقد اكد العمال في هذا الاجتماع على :

١ – عدم الرضوخ لمطالب ادارة المصنع .

٢ – ضرورة ارجاع جميع العمال الموقوفين عن العمل .

٣ التاكيد على ضرورة التعويض عن الايام التي عطلت الادارة فيها العمل .

وقد طالب العمال في هذا الاجتماع بضرورة مشاركة جميع القوى الوطنية والتقدمية والهيئات والمنظمات النقابية في لبنان مشاركتهم هذا الموقف ودعم مطالبهم العادلة وقد اتخذ العمال ايضا بالتعاون مع الاتحاد الوطني قرارا بتشكيل لجان لدعم صمود عمال مصنع « ماليبان » .

وزير الصحة التعسفية » وامتنعوا عن تسليم الفواتير الى وزارة الصحة كما رفعوا الاسعار على الكثير من الادوية بحجة انها رفعت في بلدان المنشأ .

ومع تجميد القرارات السابقة التي فرضها وزير الصحة السابق على المستوردين والمحتكرين ، قام وزير الخارجية بترؤس الحملة على الوزير السابق ومن ثم نشط الحملة عليه بالايعاز الى المصدرين الغربيين بايقاف الدواء عن السوق اللبنانية وبذلك تكون قد اكتملت الخطة للاجهاز على محاولة فردية من الوزير السابق للحد من الاحتكار ولنقوية الاقتصاد اللبناني الحر على حد قوله وقبل ذلك تم الاجهاز ، على مشروع المكتب الوطني للادوية الذي كان سيؤسس للرد على المحتكرين وذلك باستجابة الوزير الحالي لطلبات المستوردين . ولكن انفاق الدولة مع الاحتكار الغى المشروع الذي يقضي بان تقوم الدولة باستيراد الادوية لحسابها وبذلك تكون قد ادخلت اموالا اضافية الى خزائنها ومن ثم تكون قد خفضت الكثير من اسعار الادوية على المواطنين بواسطة الصيدليات . ومن الطبيعي القول بان القرار الذي اصدره الوزير السابق في تخفيض الادوية بعض الشيء وتجميد اسعار الفواتير لم يلغ بصورة مباشرة بل الغى بفعل الالتفاف بتطبيق القرار ٣٦١ ، والتقاضي عن التعميم ٤١١ تمهيدا للاستغناء عنه وعمما يسببه من خوف وجزع لدى رؤوس الاحتكار .

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير سلمان في الثاني والعشرين من الشهر الفائت واعلن فيه التراجع عن التعميم ٤١١ ظهرت جلية سياسة فوضى الاقتصاد الحر التي تاتي مطابقة لكل ما يبغيه المحتكرون ويترك بالتالي المبادرة اليهم والى نواياهم الحسنة في تحديد الاسعار وفي تقديم الفواتير كما يرونه مناسبا ، واذا كانت قرارات الوزير السابق مثلا قد كانت السبيل الوحيد في الحد من الجشع والاحتكار ولو جزئيا، فان خطى بعض المسؤولين الرئيسيين كانت تواطؤا مفضوحا مع ارباب الاحتكار ، وخاصة مؤخرا ، في الغاء التعميم الاساسي ٤١١ الذي كان سيضع حدا ولو جزئيا لجشع المستوردين : فالحكومة لا تريد لقضية الدواء ان تكون اكبر من حجمها الحقيقي ، لان ذلك يفضح اهداف وغايات بعض المسؤولين ويفضحهم امام الجماهير الكادحة جليا والوعود التي طرحها الوزير سلمان في مؤتمره الصحفي ، كانت شبيهة بالوعود التي تعطى من ايام زمان والتي تبقى محفوظة في ادراج الوزارات ونائمة في خزائن مجلس النواب .

فالمستوردون نالوا غايتهم وفي كل وقت يؤمنون الدواء حاليا لانه بالغاء التعميم ٤١١ سنصبح بدهم طليعة في التلاعب بالفواتير وبالاسعار التي يقدمونها وبنهبو بواسطتها الشعب اللبناني بالاشتراك مع ارباب النهب الدوليين . ودلالة على حسن نية الحكومة قام الوزير بكشف ما اسماه بالمخالفات عن وجود بعض الاطباء والصيادلة والمعرضات بصورة « غير قانونية » متناسيا ان وجود هؤلاء في المستشفيات قد رفع مستواها وشجع العمل فيها .

وهكذا ، وعلى سياسة الوعود والامال التي تنتهي عادة بفضيحة مثل فضيحة الدواء يعيش هذا النظام الاقتصادي الحر، سهلا العمل الاستغلالي لبعض المحتكرين والمستوردين والتجار دون ان يرف له جفن امام الاسعار المتصاعدة كل يوم ، ودون ان يقوم باي عمل ضد المحتكرين ، بل بطريقة عكسية يسهل الامور ويلغي بعض القرارات التي تفيد المواطن وان جزئيا .

وستظل الجماهير تناضل ليس فقط من اجل ترخيص الدواء بل من اجل تاميمه مبدئيا ليصبح ملكا لتلك الجماهير وليس اداة لاصحاب الاحتكارات ولممثليهم في السلطة .